

التحول الاقتصادي في العراق: لمسوغات والكلف

ا.م.د. عامر عمران المعموري

م.د. حيدر حسين آل طعمة

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

المخلص

إن طبيعة عملية التحول من حيث المفهوم أو الحجم، كانت موضوع نقاش وتحليل في أروقة المؤسسات الدولية وبحوث المختصين وصناع القرار الاقتصادي، على مدى العقود الثلاثة الماضية، ولم تتوفر إلى الآن نظريات أو مبادئ توجيهية موحدة ومتكاملة، توجه بوصلة التحول الاقتصادي بصورة شاملة ومناسبة لكافة الدول؛ إن التحول عملية تغيير مستمر في الهياكل الاقتصادية؛ أي إلغاء القديم وتأسيس نظام جديد، وانتقال الاقتصاد من نظام معين إلى نظام أكثر تطوراً وأكثر تناسبا مع الواقع. لقد نجم عن الإدارة المركزية للاقتصاد أو ما يعرف الاقتصاد الشمولي تركبة ثقيلة وحزمة من المشاكل والاختلالات في بنية الاقتصاد العراقي، ما استلزم البحث عن حلول ومعالجات جذرية متمثلة بمغادرة النظام الشمولي باتجاه اعتماد آلية السوق الحر. ورغم الحاجة الملحة لعملية التحول الاقتصادي في العراق، لكنها لم تكن ترتكن إلى برنامج وطني يتبنى عملية التحول بل ارتبطت بأجندات ومصالح دولية فرضت وجودها على المشهد السياسي والاقتصادي في العراق، فقد ارتبطت عملية التحول الاقتصادي بعملية تغيير النظام السياسي بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣.

Abstract

The nature of the transformation process in terms of concept or size, was the subject of discussion and analysis in the corridors of international institutions and researches of specialists and the economic decision-makers over the past three decades, , until now , there is not unified and integrated theory or guidelines that rule the economic transformation in a comprehensive and suitable manner for all countries .the transformation is continuous process of change in economic structures, it is an abolition of the old system and establishment of new one, and transmission of the economy to a more sophisticated system and proportionate with reality. the central management of the economy , (totalitarian economy) economy resulted to heavy legacy and a package of problems and imbalances in the structure of the Iraqi economy, which necessitated the search for solutions and drastic processors represented to leave the totalitarian regime towards the adoption of free market mechanism. Despite the urgent need for economic transformation process in Iraq, nevertheless it were not depend on a national program, but associated with international agendas and interests that imposed its presence on the political and economic scene , and linked by the changing of political system after the occupation of Iraq in 2003.

المقدمة:

بعد تدهور الواقع الاقتصادي وفشل جهود التنمية في الكثير من الدول النامية تعالت الدعوات بضرورة القيام بإصلاح اقتصادات هذه الدول، لكي تتخلص من المأزق التنموي ولمغادرة حالة التراجع عن طريق تبني عملية تصحيح تنموية تدفع باتجاه الاستقرار والنمو. وكان توجه معظم دول العالم نحو تطبيق اقتصاد السوق وفق الصيغ التي تأخذ بها الدول المتقدمة، بعد فشل النظام الاشتراكي في تحقيق الرفاه والنمو الاقتصادي المنشود. ومنذ العقد الأخير من القرن العشرين بدأت معظم الاقتصادات النامية مرحلة جديدة سميت بمرحلة الإصلاح الاقتصادي، وقطعت شوطاً كبيراً في الاتجاه نحو إقامة اقتصادات تستند إلى " اقتصاد السوق الحر ". وفي هذا السياق، واجه الاقتصاد العراقي، منذ سنوات، مهمة انجاز التحول من الاقتصاد المركزي (الشمولي) إلى اقتصاد السوق الحر، وقد أكدت وثيقة إستراتيجية التنمية (٢٠٠٥-٢٠٠٧) هذا المعنى حين أشارت إلى أن التنمية الاقتصادية في العراق تستهدف على المدى البعيد إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتوسيع قاعدته الإنتاجية كماً ونوعاً واعتماد آلية السوق وتحرير الاقتصاد من القيود الكمية والنوعية المفروضة على الأسعار والتجارة. وتناول هذا البحث ابرز مسوغات التحول الاقتصادي في العراق، و الكلف المترتبة على ذلك، فضلاً عن تقييم مسار تحول الاقتصاد العراقي خلال السنوات العشر الماضية.

مشكلة البحث:

نجم عن الإدارة المركزية للاقتصاد العراقي أو ما يعرف بالاقتصاد الشمولي تركة ثقيلة وحزمة من المشاكل والاختلالات في بنية الاقتصاد الوطني، وقد استلزم ذلك البحث عن حلول ومعالجات جذرية متمثلة بمغادرة النظام الشمولي باتجاه اعتماد آلية السوق الحر التي فرضت بإرادة خارجية بعد تغيير النظام السياسي في العراق في عام ٢٠٠٣. تزامن ذلك مع اضطراب الوضع الأمني والسياسي، وانهيار شبه كامل للقطاع الإنتاجي، وتدهور خطير للبنى التحتية، وبعد أكثر من عشر سنوات لم يشهد الاقتصاد تطوراً يذكر، خصوصاً في الجانب الإنتاجي والخدمي.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ((أن الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي من حروب وعقوبات اقتصادية وتركة ثقيلة ناجمة عن سوء الإدارة الاقتصادية إضافة إلى انهيار ودمار معظم المؤسسات الإنتاجية وعدم الاستقرار الأمني والسياسي، أعاققت إمكانية التحول السلس باتجاه آلية السوق، الأمر الذي سيريك عمل النظام الاقتصادي وسيطيل أمد المرحلة الانتقالية وكلفة التحول ستكون مرتفعة، مما يتطلب دوراً كبيراً وفعالاً في الدولة في عملية التحول وليس الانسحاب الكامل كما يراد لها في ظل الوصفات الجاهزة))

هدف البحث:

يبغي البحث الإجابة عن عدد من الأسئلة:

- المقصود بفلسفة التحول الاقتصادي و ابرز أساليبه؟
- ما هي ابرز مبررات عملية التحول الاقتصادي؟
- ما هو حجم الكلفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لعملية التحول؟
- ماذا حققت عملية التحول للاقتصاد العراقي؟

هيكلية البحث:

لغرض تحقيق هدف البحث تم تقسيمه على ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول لمحة موجزة عن فلسفة التحول الاقتصادي وآلياته في البلدان النامية . تلى ذلك مناقشة أبرز مسوغات وكلف التحول في سياق المبحث الثاني، وأخيراً، اهتم المبحث الثالث بتقييم اتجاهات مسار تحول الاقتصاد العراقي، خلال السنوات العشر الماضية. وانتهى البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول: التأصيل النظري للدراسة.

المطلب الأول : فلسفة ومفهوم التحول الاقتصادي

يشوب هذا المفهوم شيئاً من الغموض وعدم الاتفاق حول تحديد مفهوم التحول نحو اقتصاد السوق، ولعل تعدد الأبعاد المتعلقة بالمفهوم ومدى شانكته، تعد من بين أكثر الأسباب المفسرة لهذا الغموض وعدم الاتفاق. فالمصادر والأدبيات والتجارب التاريخية تشير إلى تعدد أبعاده، فمنها ما هو فلسفي ومنها ما هو نظري وغيره ذو بعد تاريخي وآخر فكري؛ لذا فإن مضامين التحول لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية بل منها ما هو اجتماعي وسياسي أيضاً.

إن طبيعة عملية التحول من حيث المفهوم أو الحجم، كانت موضوع نقاش وتحليل في أروقة المؤسسات الدولية وبحوث المختصين وصناع القرار الاقتصادي^٥. إذ لا توجد نظريات أو مبادئ توجيهية موحدة ومتكاملة توجه بوصلة التحول الاقتصادي بصورة شاملة ومناسبة لجميع الدول. ويرى البعض أن التحول الاقتصادي، وسيلة لتحقيق مجموعة أهداف تتراوح بين تخصيص جديد للموارد وإعادة هيكلة ورفع مستوى الكفاءة، ولكي يتحقق ذلك وبعد عملية تحرير الاقتصاد ينبغي توفير إطار أو بيئة أعمال مناسبة لكي يمارس القطاع الخاص الجديد دوره بصورة طبيعية وفي إطار مؤسسي- قانوني يحمي الملكية الخاصة ويوسع الحركة في الأنشطة الاقتصادية^٦. ويصف آخرون التحول بأنه عملية تغيير مستمرة في الهياكل الاقتصادية، أي إلغاء القديم وتأسيس نظام جديد، وانتقال الاقتصاد من نظام معين إلى نظام أكثر تطوراً وأكثر تناسبا للواقع. وهذا يعني ان عملية التحول هي عملية تغيير فعلي تلبي احتياجات الواقع من حيث الأفراد والمؤسسات والحكومات والعلاقات الدولية من خلال إعادة هيكلة الأنشطة القديمة إلى الأنشطة الجديدة^٧. وهناك من يرى بان عملية التحول تأتي عبر تفكيك مجموعة آليات كلية وجزئية موروثية، وتشكيل أخرى تسمح بظهور نظام جديد. ويرى البعض الآخر إن التحول نحو اقتصاد السوق يعني التوجه نحو سياسة قائمة على تقليل أو تقييد التدخل المباشر للدولة، وتخفيض درجة القيود المفروضة على

٥ - المزيد ينظر:

- وفاء جعفر المهدي، القاعدة الاقتصادية استراتيجية التحول إلى الاقتصاد السوق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد ٣ العدد ٨، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص ٢.

٦ - علي عبد الهادي سالم، الخصخصة والإصلاح والتحول الاقتصادي تصورات إستراتيجية التنمية الاقتصادية في العراق، المؤتمر العلمي السابع لكلية الإدارة والاقتصاد/جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ١٤٣.

٧ - منى يونس حسين، اتجاه الانتقال إلى اقتصاد السوق في العراق بين الانفتاح والتحول، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٢٦، ٢٠١١، ص ١٢٦.

مجمل النشاط الاقتصادي ، وتعزيز دور قوى السوق في توزيع الموارد الاقتصادية، وتحسين قدرة المؤسسات المالية في تعبئة المدخرات بغية تعزيز مستوى كفاءة النشاط الاقتصادي وإصلاحه كلياً^٨.

المطلب الثاني: مسارات التحول الاقتصادي

تناولت اكثر الدراسات والتجارب المسارات المختلفة للتحول الاقتصادي، وعلى الرغم من حالة التمايز والاختلاف الجزئي، بين هذه التجارب، إلا إنها أفصحت عموماً عن تغيرات ملحوظة برزت في أداء الاقتصادات المتحوّلة. وتختلف مسارات ومناهج التحول من دولة إلى أخرى تبعاً للظروف الخاصة لكل بلد، وفيما يلي تناوّلنا لأبرز تلك المسارات.

أولاً: مسار الانتقال الكامل (إستراتيجية الصدمة)

يعتمد منهج الانتقال الكامل، أو العلاج بالصدمة، على الانفتاح الكامل والشامل للاقتصاد على العالم، وبأقل قدر من القيود والشروط، فمن خلال هذه المنهج يتم الانتقال أو التحول بشكل واسع يشمل كافة القطاعات في آن واحد، ويجري تحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة. وإصلاح آليات الاقتصاد الكلي

عبر السياسة المالية وأدواتها والسياسة النقدية وأدواتها واعتماد حرية أسعار الصرف ورفع الدعم الحكومي^٩. ويحقق منهج الانتقال الكامل، وفقاً لمؤيديه، جملة من المزايا أبرزها^{١٠}:

أ- تحقيق الاستقرار الاقتصادي

من أهم ما يميز منهجية العلاج بالصدمة في التحول الاقتصادي هو ما ينبغي تحقيقه من استقرار اقتصادي - ضبط معدلات التضخم - من خلال امتصاص فائض الطلب الكلي عن طريق إحدى آليات خفض الدعم السلمي أو إلغائه أو إحداث مزيد من العجز في الميزان التجاري من خلال تخفيض حجم الاستيراد بهدف التأثير على القدرات الشرائية وتجميعها بهدف السيطرة على معدلات التضخم وتحقيق استقرار سعري مقبول.

ب- تخفيض حجم الدين العام.

إن خصخصة المؤسسات العامة طبقاً لأسلوب البيع الواسع النطاق ، يمكن أن يساهم في تخفيض مديونية الدولة، وذلك من خلال استخدام حصيلة البيع لسداد الديون والتخلص من أعبائها. كما تعمل الخصخصة السريعة على ترشيد الإنفاق العام، حيث يتم توجيهه نحو مشاريع البنى التحتية وتطوير الموارد البشرية التي يحتاجها القطاع الخاص ولا يستثمر فيها عادة. فضلاً على التخفيف عن كاهل الحكومة في الجوانب الاقتصادية التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها.

ج- مواجهة الصدمات

العلاج بالصدمة في التحول الاقتصادي قد يمكن من الوصول السريع إلى التقارب في العلاقات النسبية للأسعار في الأسواق المحلية مع نظيرتها الدولية، وهو ما يمكن اقتصادات الدول المتحوّلة من مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية بكفاءة.

٨ - احمد جاسم الخفاجي، تقويم واختيار مسار التحول نحو اقتصاد السوق في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة،

الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢، ص ٢.

٩ - منى يونس حسين، مصدر سابق، ص ١٢٧.

١٠ - احمد جاسم الخفاجي، مصدر سابق، ص ٣٧.

د-توسيع نطاق أسواق المال

الخصخصة الواسعة على وفق العلاج بالصدمة، ومن خلال تحويل مؤسسات القطاع العام إلى شركات مساهمة وطرح أسهمها للاكتتاب في الأسواق المالية، يمكن ان يؤدي إلى تنشيط وتطوير تلك الأسواق، وهو ما يقود إلى تعبئة المدخرات المحلية وتوسيع قاعدة الملكية وتكافؤ الفرص لصغار المدخرين. ولا يخلو المنهج المذكور حسب منتقديه من السلبيات ولعل أهمها^{١١} :

أ- هذا النوع من التحول والانفتاح يتطلب معرفة مسبقة بعملية الانتقال، أولاً ثم معرفة ما ينتقل إليه لضمان عدم الوقوع بالأخطاء التي تجر إلى الأزمة الاقتصادية، وخصوصاً وان الاقتصاد المتحول هو اقتصاد عانى من الأزمات الاقتصادية التي أجبرت القائمين عليه إلى الانتقال نحو اقتصاد السوق، مما قد تفاقم من عملية الانتقال ويتسبب في فشلها.

ب- أما المؤسسات العامة فغالبا ما يكون هدفها خدمة اجتماعية وإيجاد فرص عمل ممكنة وتوفير سلع رخيصة، و قد يعرض انتقالها بشكل كامل وعلى مستوى الاقتصاد ككل، من خلال عملية الانفتاح، كل هذه الأهداف إلى الانهيار. وبدلاً من إصلاح، الاقتصاد يدخل اقتصاد البلد أزمة اقتصادية شديدة بسبب انتقال الاقتصاد وتحوله في آن واحد.

ج- الانفتاح والتحول الاقتصادي مرة واحدة وفي ان واحد وبشكل كامل قد يعرض الاقتصاد إلى عملية الإغراق ودخول استثمارات غير مرغوب فيها ولا في أصحابها ولا في الدول القادم منها لان سرعة الانتقال لا تتيح عملية التدقيق والتحري حول أمانة هذه الاستثمارات وكفاءتهم او ارتباطاتهم والأهداف الحقيقية لهم. كما إن الخطورة تكمن ايضاً في امتلاك الأراضي والمباني والمؤسسات التي تؤدي إلى إخضاع القرار السياسي، وقد فشلت هذه التجربة في روسيا ونجحت في بولندا.

ثانياً: مسار الانتقال الجزئي (إستراتيجية التدرج)

طبقاً لهذا النوع من مناهج التحول إلى اقتصاد السوق يكون الانتقال من الاقتصاد الشمولي إلى اقتصاد السوق خطوة بخطوة؛ بمعنى انتقال الاقتصاد بشكل جزئي، حيث يتضمن هذا المنهج تبني إصلاحات جزئية وعلى مراحل، أي ان الحكومة تضطلع برسم أهداف محددة في الاستعداد لعملية تبني اقتصاد السوق، ويتم التعامل مع ثلاثة عناصر مترابطة (التغيرات الهيكلية والمؤسسية، تحرير أسعار التجارة، التثبيت الاقتصادي) ولكل منها أفق زمني معين، ويحدد جدول زمني للعملية بأكملها، وتؤطر بقوانين وتشريعات ومؤسسات وجهات تنفيذ، وعند التنفيذ تكون خاضعة للتعديل والمرونة وإمكانية التحكم الصارم بالاقتصاد الجزئي والكلي، لاحتواء الاختلالات والآثار المترتبة على تنفيذ الأهداف المحددة^{١٢}. ويؤكد مؤيدي هذا المنهج أفضليته على منهج الانتقال الكامل، مستندين على جملة من الحجج أهمها^{١٣}:

أ- أهم ما يميز المنهج التدريجي في التحول الاقتصادي هو انه قائم على أساس تشخيص الاختلالات البنوية وتحديد نقاط الضعف قبل وأثناء مراحل التحول بما يؤمن مساراً يتماشى مع الخطط التنموية. وهنا يتم الاقتراب من فلسفة التخطيط التأشير الذي يتضمن استخدام القدرات الحكومية في توجيه القطاع الخاص بما يحقق ما يتم تبنيه من خطط تتضمن تحديد الآليات والأولويات والأهداف وفقاً لمراحل تحول موضوعي نحو اقتصاد السوق.

١١ - منى يونس حسين، مصدر سابق، ص ١٢٧.

١٢ - علي عبد الهادي سالم، مصدر سابق، ص ١٤٩.

١٣ - احمد جاسم الخفاجي، مصدر سابق، ص ٥١.

ب- القبول المجتمعي:- المنهج التدريجي في التحول الاقتصادي يضمن توفر البيئة الاجتماعية الملائمة لتقبل عملية الخصخصة، وذلك ان التدرج بالتطبيق يضمن-على خلاف منهج العلاج بالصدمة-انعكاس معدلات بطالة غير محسوسة وبما لا يثير حفيظة شرائح كبيرة من المجتمع، كما أن منهجية التدرج تضمن عدم انعكاس التطبيق التحولي بما يشكل زيادة في معدلات الفقر بين أفراد المجتمع. وذلك ان اتجاهات منهج التدرج توسعية المضمون وليست انكماشية.

ج-الاتجاه نحو الاستقرار : الاتجاه التوسعي لمنهج التدرج يضمن تحقيق توازن او استقرار اقتصادي ، لأنه يجري وفقا لخطوات مرحلية يمكن لها أن تمتص أي ضغوط تضخمية محتملة ، وهو ما ينسجم مع الظروف والأهداف التنموية للاقتصادات الأقل نمواً، لأنها تسعى إلى التغيير الهيكلي من خلال تنمية القدرات الإنتاجية بما يوازن فائض الطلب الكلي، وهو ما يحفز القطاع الخاص وينمي قدراته لاستلام زمام المبادرة في إدارة النشاط الاقتصادي على المدى القصير والمتوسط والطويل.

مع ذلك، يحسب على منهج التدرج في التحول الاقتصادي كلفة أساسية وتكاد تكون وحيدة، ترتبط بعامل الزمن، فالنمط التدريجي بطبيعته يقترب بفرص استهلاك الزمن بما يندرج في إطار المدى المتوسط والبعيد لتحقيق الأهداف المرسومة، وهو ما قد يتعارض مع طموح الطبقات السياسية والشعبية الراغبة في إنجازات تنموية سريعة وشاملة. وقد تم استعمال هذه الاستراتيجية من لدن دول أوروبا الشرقية وكانت الإصلاحات محدودة على قطاعات معينة من الاقتصاد، مما خلق فرصاً للربح في القطاعات المتحولة، مع بقاء المجالات الاقتصادية الأخرى في اقتصاد موجه مركزياً.

المطلب الثالث: عناصر التحول الاقتصادي:

رغم الاختلافات الكامنة بين آلية التحول نحو اقتصاد السوق، إلا أن كلا المنهجين (الصدمة والتدرج) لهما أفق زمني يتوقف على صحة التطبيق ومدى استجابة الاقتصاد لتلك الاستراتيجيات او المناهج. ولكن بشكل عام هناك مجموعة من السياسات تشترك بها كل من الاستراتيجيات المذكورة، وهي بمثابة عناصر للتحول من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق.

١-السياسات التحريرية:

وتعني تحرير الاقتصاد من مختلف الضوابط والقيود الساندة أبان الاقتصاد الشمولي، وتتمثل الخطوة الأولى في سلسلة الجهود المرتبطة بعملية التحول إلى اقتصاد السوق، رفع القيود الحكومية على التعاملات الداخلية (المحلية) والخارجية، وتوسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. أي الانفتاح الكامل على الاقتصاد العالمي. وتتضمن التحريرية أيضاً مجموعة إجراءات تهدف إلى إعطاء دور أكبر لعناصر السوق في تخصيص الموارد وإدارة الأمور بكفاءة والية منسقة. وفصل الأطر السياسية عن الآلية الاقتصادية . ولا بد من الإشارة هنا إلى أن التجربة السريعة والشاملة ينجم عنها آثار وإشكالات سلبية متوقعة نتيجة لعملية التحرر الشامل والسريع لاسيما الاختلالات الكلية والآثار الاجتماعية. يتم بالعادة لذا اللجوء إلى المسار التدريجي في التحول الاقتصادي بتبني إصلاحات جزئية وعلى مراحل.

٢-سياسات التثبيت الهيكلي:

ويتم ذلك من خلال استخدام السياسات المالية والنقدية لاحتواء الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، فيما يتعلق بالسيطرة على العرض النقدي والعجز في الموازنة وميزان الحساب الجاري، ومحاولة التخفيض من حدة التضخم والسيطرة عليه لتحفيز النمو الاقتصادي^{١٤}.

١٤ - علي عبد الهادي سالم، في ضوء سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي نحو إستراتيجية للتنمية الاقتصادية في العراق (آراء وتصورات) ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢، العدد ٤، ٢٠١٠، ص ٦.

٣- اعتماد برامج الخصخصة:

ان معظم عمليات الإصلاح وتعزيز قوى إنها السوق جاءت نتيجة ضعف كفاءة أداء القطاع العام وقصوره في القيام بمسؤوليته التنموية وخاصة في البلدان النامية، إذ أدت إلى تشويه الحوافز وزيادة التكاليف بما شجع الدول على إعادة تنظيم دور الدولة بزيادة حجم القطاع الخاص على حساب القطاع العام، من خلال اعتماد أسلوب الخصخصة، القائم على تحويل منشآت القطاع العام إلى القطاع الخاص عن طريق البيع الكلي أو الجزئي أو عن طريق الإيجار وعقود الإدارة أو تحرير الاقتصاد بترشيد استعمال وسائل التدخل الحكومي لتنظيم دور القطاع الخاص^{١٥}.

٤- النهوض بالقطاع المالي وتطويره ليكون على غرار مثيله في البلدان المتقدمة:

وذلك من خلال تمتع البنك المركزي بالاستقلالية الكاملة ومنحه سلطات واسعة في تنفيذ السياسة النقدية، كما يجب ان تعمل المصارف التجارية في أجواء تسودها المنافسة وبما يتلاءم مع طبيعة مرحلة الانتقال من حيث تشجيع القطاع الخاص^{١٦}. كما يجب تطوير الأسواق المالية للتصدي لمهمة تقديم التمويل اللازم للقطاع الخاص، بما يمكنه من شغل الحيز الذي سيتركه تقليص القطاع العام. كما ان وجود سوق مالي كفوء سينجح عملية الخصخصة في البلد إذا ما كانت قائمة على بيع مؤسسات الدولة للجمهور على شكل أوراق مالية (أسهم).

٥- إصلاح النظام الضريبي:

يعد إصلاح الاختلالات التي تعترى عمل النظم الضريبية القائمة في البلدان النامية، وإزالة التشوهات وحلقات الفساد، التي قلصت من غزارة الإيراد الضريبي من أهم عناصر التحول الاقتصادي لما لها من دور كبير في رفد الموازنة العامة وتقليص حالة العجز المزمن الذي تعاني منها غالبية البلدان النامية، فضلا عن ضرورة إصدار قوانين ضريبية جديدة وشفافة قائمة على أسس اقتصادية سليمة وبما يحفز النشاط الاقتصادي.

المبحث الثاني : مسوغات وكلفه التحول نحو اقتصاد السوق

المطلب الأول: مسوغات التحول نحو اقتصاد السوق:

يرى عدد كبير من الاقتصاديين والمختصين بان التحول نحو اقتصاد السوق في العراق بات مطلباً ملحاً تفرضه مجموعة من المبررات يرتبط أغلبها بطبيعة الخصائص الهيكلية والبنوية للاقتصاد العراقي وما أصابها من اختلالات خلال مراحل ما قبل عام 2003 نتيجة لتفرد الدولة في اعتماد الاقتصاد الموجه مركزيا في إدارة النشاط الاقتصادي، ومن بين أبرز المسوغات التي يسوقها مؤيدي التحول في العراق:

أولا : اختلال بنية الناتج للمدة (1997 - 2002) :-

يرتبط مفهوم بنية الناتج بالتوزيع النسبي لإسهام القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. اما اختلال بنية الناتج فيتعلق مفهومه بمدى اتجاه نمط التغيير النسبي لأهمية القطاعات الإنتاجية نحو إسهام نسبي اكبر

١٥ - احمد عباس الوزان وعبير محمد الحسيني، التحول نحو القطاع الخاص آلية من آليات الانتقال نحو اقتصاد السوق: المزليا

والعيوب، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد ٢٢، ٢٠٠٥، ص ٥٤.

١٦ - اسعد جواد كاظم وعقيل عبد الحسين عودة، التحول الاقتصادي وتأثيره في الصناعات الصغيرة، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة

البصرة، المجلد السابع، العدد ٢٨، ٢٠١١، ص ٦٦.

لقطاعات الإنتاج الأولي (زراعي - استخراجي) على حساب ما يمكن ان يسهم به قطاع الصناعات التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يقود بالنتيجة إلى تبني اقتصاد يعتمد في دخله القومي على إنتاج وتصديرها السلع الأولية التي لا تمتلك المناعة الكافية ضد المؤثرات الخارجية . وقد تركزت أهداف النشاط الاقتصادي المدار من قبل الدولة في العراق قبل عام 2003 إلى تحقيق أقصى ما يمكن من المنافع الاجتماعية ، وفي مقدمتها تشغيل اكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة وهذا ما يدفع إلى تكوين فائض عمالة ذات إنتاجية منخفضة (بطالة مقنعة)، تقلص من القدرات التنافسية في القطاع الصناعي، ومن ثم الإخفاق في القدرة على تنويع المنتجات والاعتماد بشكل كبير على الإنتاج الأولي. لذا فان ذلك مبرراً للتغيير باتجاه إيجاد حل جذري لمعالجة هذا الاختلال من خلال تبني اقتصاد السوق الذي يضع ضمن أولوياته أهداف إنتاجية ذات أبعاد تنافسية، مثل تحقيق أعلى الأرباح التي يمكن لها ان تدفع باتجاه تحقيق الكفاءة الإنتاجية والدخول في دائرة المنافسة الإنتاجية التي تقود إلى التوسع في حجم الإنتاج من جهة ، وتحسين نوعيته، وتنويعه من جهة أخرى عكس حالة الاقتصاد الموجه مركزيا (١٧).

ثانيا : اختلال بنية الصادرات للمدة (1997 - 2002) :

يعتمد مدى تماسك بنية الصادرات على مدى تماسك بنية الناتج، لذا فان اختلال بنية الناتج تقود إلى اختلال مقابل في بنية الصادرات، وعندما يعتمد الاقتصاد العراقي على ما يقارب (60%) على إنتاج النفط الخام في تكوين ناتجه ، فان ذلك حتما سيقود إلى اختلال مقابل في بنية الصادرات السلعية ، أساسه الاعتماد المفرط على الصادرات الأولية . ان القطاع العام في العراق، ومن خلال الإدارة المركزية للنشاط الاقتصادي، يكاد ان لا ينتج ومن ثم لا يصدر شيء سوى النفط الخام، وهو ما تعكسه نسب المساهمة المذهلة للصادرات النفطية ، مقابل نسب مساهمة متواضعة جدا للصادرات غير النفطية . و(الجدول -١) يوضح ذلك .

وبالرغم من انخفاض مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات ، يلاحظ من خلال الجدول -١، ان مساهمة القطاع العام في الصادرات غير النفطية ضئيلة جدا وهو ما يعني بالنتيجة ان الاقتصاد الموجه مركزيا الذي تم اعتماده لإدارة النشاط الاقتصادي في العراق اختلال بنية الناتج والذي يعبر عنه بأحادية الجانب في الاقتصاد، وهذا بدوره يؤكد تبرير التحول والإصلاح الاقتصادي في اتجاه تحقيق هدف تنويع مصادر الدخل والنهوض بواقع الاقتصادي العراقي .

١٧ - علي عبد الله الشيخ، مديونية العراق الخارجية: الواقع والآفاق، مجلة الكويت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٤، العدد ١١، السنة ٢٠٠٨، ص ٩٥.

الجدول ١- المساهمات النسبية للقطاعات المختلفة في الصادرات غير النفطية في العراق للمدة 1996-2001

السنة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
العام	٢,٥٥	٠,١٦	١,٨	٢,٦	٥,٦	٠,٠١
الخاص	٨٩,٧٤	٩٦,٥٢	٧٨,٨٧	٧١,٩٥	٧٧,٨٢	٩١,٧١
المختلط	٠,٠٠	٠,٠١	٠,١٤	٠,٠٤	٠,٠٠	٠,٠٢
الأجنبي	٧,٦٩	٣,٨	١٩,١٩	٢٥,٤	٢٢,٠٨	٨,٢٥

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات المجموعة الإحصائية لسنة ٢٠٠٤ .

ثالثاً : اختلال مصادر تمويل الموازنة العامة للمدة (1980 - 2003):

تتنوع مصادر تمويل الموازنة العامة في العراق، إلا أن نسبة مساهمة تلك المصادر تؤثر حالة من الاختلال لصالح

الإيرادات النفطية على حساب الإيرادات الضريبية وغيرها من إيرادات الدولة، وهو ما يمكن بيانه في (الجدول-٢) .

(جدول-٢) المساهمة النسبية للإيرادات الضريبية والعوائد النفطية في إجمالي الإيرادات العامة في العراق للمدة (1980 - 2002)

السنة	الإيرادات	الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات	الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات
١٩٨٥ - ٨٠	١٠,٦	٨٩,٤	
١٩٩٠ - ٨٦	١١,٣	٨٨,٧	
١٩٩٥ - ٩١	٢٩,٦	٧٠,٤	
١٩٩٦	٣٤,٨	٦٥,٢	
١٩٩٧	٩,٠٢	٦٠,٩٨	
١٩٩٨	٤٣,٢٢	٥٦,٧٨	
١٩٩٩	٥٤,٧٧	٤٥,٢٣	
٢٠٠٠	٥١,٨١	٤٨,١٩	
٢٠٠١	٥٤,٦٣	٤٥,٣٧	
٢٠٠٢	٣٠,١٢	٦٩,٨٨	
٢٠٠٢ - 1996	٤٤,٠٥	٥٥,٩٤	

المصدر : إكرام عبد العزيز، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل ، بيت الحكمة بغداد ، ٢٠٠٢ ،

ص ص ٣٣٩-٤٠٥ .

ويلاحظ من (الجدول ٢-٢)، مدى الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة خلال عقد الثمانينيات منتصف عقد التسعينيات ، وذلك لما تمتلكه الدولة من مساحة واسعة في حرية التصرف بالعائدات النفطية مما أضاف طابعا ريعيا للاقتصاد العراقي .

اما استخدام الضريبة كمورد لتمويل الموازنة فقد كان بعيدا عن التطبيق الفعلي؛ وذلك بسبب ضيق الوعاء الضريبي الناجم عن ضعف القدرات الإنتاجية غير النفطية من جهة واكتفاء الدولة بالعوائد النفطية دون غيرها من جهة أخرى ؛ لذلك فإن الخطوة الأولى للإصلاح في الموازنة العامة هو إجراء تغييرات هيكلية في الجانب الاستثماري باتجاه تمكين القطاع الخاص كأحد متضمنات التحول نحو اقتصاد السوق، وذلك لضمان استخدام سليم للضرائب كأداة للتأثير في النشاط الاقتصادي من جهة، ولضمان استغلال رؤوس الأموال الخاصة بما يخفف العبء عن الموازنة العامة من جهة أخرى .

رابعا: الديون الخارجية والتزاماتها :

ورث العراق تركة ثقيلة من الديون الخارجية، بلغت عام 2003 ما يقارب (140) مليار دولار ، ومنذ ذلك الوقت سعت الحكومة ومن خلال تعاملها مع المؤسسات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي إلى إطفاء معظم الديون الخارجية المستحقة على العراق . وكان تدخل صندوق النقد الدولي في إطفاء هذه الديون مقروناً، بتغيير النظام الاقتصادي للبلد، لذلك كان يتطلب من العراق تنفيذ التزامات الصندوق قبل الدخول في اتفاقيات لإطفاء ديون العراق الخارجية . وقد عبرت الحكومة العراقية عن نيتها للتعاون مع صندوق النقد الدولي على ضرورة تنفيذ إصلاحات هيكلية أساسها تحول العراق نحو اقتصاد السوق . وعلى اثر ذلك تم إطفاء ما يعادل (80%) من الديون المستحقة لدول نادي باريس وديون دول خارج نادي باريس. يستخلص من ذلك ، ان العامل الخارجي شكل مبررا إجباريا للتحول نحو اقتصاد السوق في العراق، فكان التحول التزاما خارجيا لا بد من الوفاء به للمؤسسات الاقتصادية الدولية مقابل إعادة جدولة الديون العراقية وإمكانية الحصول على التمويل الدولي لتنفيذ خطط التنمية والأعمار^{١٨}.

المطلب الثاني: كلف التحول إلى اقتصاد السوق في العراق

عموما، يمكن القول ان العراق يعاني من مشاكل كبيرة ومزمنة في الوقت ذاته ،على كافة المستويات (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)^{١٩} ولعل السبب الأساس في ذلك يكمن في عدم القدرة أو الإخفاق في إمكانية تغيير المنهج التنموي المتبع ، والذي ظل قائم على أساس توجيه الاقتصاد مركزيا ، والابتعاد عن دور السوق والياته في توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة وإمكانية استغلالها بشكل امثل ، وهو ما ولد بدوره ورسخ كل هذه المشاكل وبالتالي قاد إلى أخفاقات متتالية في إمكانية النهوض بواقع الاقتصاد العراقي، وأعاق من قدرة الاقتصاد على الانتقال نحو اقتصاد السوق بشكل سلس.

١٨ - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، ٢٠١١، ص ٨١.

١٩ - لمزيد من الإطلاع ينظر:- عبد الرسول جابر، كلف التحول الى اقتصاد السوق في العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٣، العدد ٣، جامعة القادسية، ٢٠١١، ص ٨٩.

أولاً : الكلف الاقتصادية لتحول الاقتصاد العراقي

عانت معظم الدول النامية التي شهدت تحولا من الاقتصاد الشمولي إلى اقتصاد السوق آثاراً اقتصادية سلبية طالت كافة القطاعات الاقتصادية. غير أن الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي من حروب وعقوبات اقتصادية وتركبة ثقيلة ناجمة عن سوء الإدارة الاقتصادية إضافة إلى انهيار ودمار معظم المؤسسات الإنتاجية وعدم الاستقرار الأمني والسياسي، قد زاد من حدة وعمق هذه الآثار.

١- اختلال بنية الناتج المحلي الإجمالي :

يعد الناتج المحلي الإجمالي احد مقاييس الأداء الاقتصادي، فكلما ارتفعت معدلات نمو الناتج المحلي سيعني ذلك تحسناً في الأداء الاقتصادي، أما إذا انخفض حجم الناتج بدلالة انخفاض معدلات النمو السنوي له، فإن هذا المسار يصبح معاكساً، بما يؤثر تراجعاً في الأداء الاقتصادي المحلي . لكن هذه الآلية تصبح سارية المفعول، ويصبح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً معبراً عن الأداء الاقتصادي عند عدم وجود اختلالات بنيوية في هيكل الناتج المحلي . فقد تتحقق معدلات نمو ناتج مقبولة لكنها لا تعبر بالضرورة عن تحسن حقيقي في الأداء الاقتصادي، لان ما هو متحقق يتركز على اختلال بنيوي في الناتج بما يشكل عائقاً أساسياً في إمكانية سريان مفعول آلية الأداء الاقتصادي بدلالة معدل نمو الناتج . ومضمون هذا الاختلال يكمن في المبالغة بالاعتماد على الإنتاج الأولي أو الريعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي دون تنويع الإنتاج السلعي، مما يعطي للجهاز الإنتاجي صفة انعدام المرونة، ومن ثم زيادة حجم الناتج قد تقود إلى زيادة حجم الاستهلاك دون حجم الاستثمار . و(الجدول ٣-) يوضح حالة الاختلال في هيكل الناتج المحلي خلال المدة (٢٠٠٢- ٢٠١٠). حيث يبين الجدول المذكور في أدناه ان معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في العراق شكل ما نسبته (5.28%) كمتوسط للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠١٠ ، وهو معدل نمو مقبول نسبياً ، لكنه لا يعد بالضرورة عن تقدم في الأداء الاقتصادي المحلي، لان المساهمة الأكبر في تشكيل هيكل الناتج تنحاز نحو الإنتاج الأولي والخدمي، وهو ما يعطي دلالة واضحة على مدى الاختلالات البنيوية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي في العراق ، مما يشير بدوره إلى عدم حدوث تقدم ملحوظ على مستوى الأداء الاقتصادي المحلي، وذلك لان دلالة تحسن الأداء الاقتصادي تبني على أساس مدى تطور قطاع الصناعة التحويلية ومدى مساهمته في حجم الناتج المحلي وذلك لما تتضمنه هذه المساهمة في تأشيرها لمدى مرونة الجهاز الإنتاجي من عدمه. وهي كما تبين تشكل نسبة متواضعة (2.28%) فهي كلفة اقتصادية يمكن ان تنسب إلى الإخفاق في التحول الاقتصادي، واستدامة مسار الاعتماد على الاقتصاد الموجه مركزياً من الدولة، وما يعينه ذلك من استمرار الاعتماد على أولويات أهداف غير اقتصادية (تشغيل اكبر عدد ممكن من اليد العاملة) وهو ما يقود بدوره إلى انخفاض الإنتاجية في قطاع الصناعات التحويلية، وتحمل كلف إنتاجية تجعل من المنتج السلعي خارج دائرة المنافسة في السوق السلعية، وهو ما يعكس مدى تصلب مرونة الجهاز الإنتاجي السلعي ومن ثم عدم القدرة على تغيير معادلة بنية الناتج باتجاه المساهمة الفاعلة لقطاع الصناعة التحويلية .

(جدول-٣) هيكل الناتج المحلي الإجمالي حسب مساهمة القطاعات الإنتاجية في العراق بالأسعار الثابتة لعام 1988 للمدة (٢٠٠٢-٢٠١٠)

السنوات	GDP مليون دينار	معدل النمو السنتوي GDP%	مساهمة القطاع النفطي في GDP%	مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في GDP%	مساهمة القطاع الزراعي في GDP%	مساهمة قطاع الخدمات في GDP%
٢٠٠٢	٤٠٣٤٤,٩	٠,٠٠	٣٤,٧٧	٤,٣	١٣,٤٦	٢٠,٦٦
٢٠٠٤	٤١٦٠٧,٨	٣,١	٤٧,٥٦	٢,٣٢	١٠,٨٦	٣٣,٩٨
٢٠٠٥	٤٣٤٣٨,٨	٤,٤	٤٢,١٧	٢,٢	١٣,٦٧	٣٦,٨٥
٢٠٠٦	٤٧٨٥١,٤	١,٠١٥	٤٠,٣٩	٢,٢	١٢,٩٤	٤٠,٧٤
٢٠٠٧	٤٨٥١٠,٦	١,٣٧	٤٢,٨٣	٢,٣	٩,٢٣	٤٢,٣٦
٢٠٠٨	٥١٧١٦,٦	٦,٦	٤٥,١٩	٢,٢٥	٧,٥	٤١,٩٩
٢٠٠٩	٥٤٧٢٠,٨	٥,٨	٤٣,٦٣	٣,٠٣	٧,٣	٤١,٧٩
٢٠١٠	٥٧٩٢٥,٩	٥,٨٥	٤١,٦	٣,٠٨	٨,١٣	٤٣,٣٦
- ٢٠٠٤ ٢٠١٠		٥,٢٨	٤٣,٣٣	٢,٤٨	٩,٩٤	٤٠,١٥

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الحسابات القومية .

٢- اختلال بنية التجارة الخارجية :

تصنف التجارة الخارجية إلى مفصلين أساسيين، يتمثلان بالصادرات والاستيرادات ويمكن تفصيلهما وكالاتي:

أ - اختلال بنية الصادرات العراقية : يمكن الاعتماد على الجدول -٤ في بيان مكان الضعف او القوة في التكوين البنوي لهيكل الصادرات العراقية.

(جدول-٤) التركيب البنوي لهيكل الصادرات العراقية

السنوات	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٠ - ٢٠٠٤	
								مليون دينار	%
المواد الغذائية والحيوانية الحية	٣٥,٦	٦٠	٨٦	١١٩	١٩١	١١٠	١٤٥	١٠٦,٦٥	٠,٢٨
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	٥٣,٤	٤,٤	٤٦	٧٩	١٢٨	٥٩	٧٨	٦٩,٦٢	٠,١٨
الوقود المعدنية والزيوت التشحيم	١٧٧١	٢٣٥٧	٣٠٢٩	٣٩٢٧	٦٣٢١	٣٩١٣١	٥١٣٧	٣٧٧٩٦,٢	٩٩,٢٦
سلع مصنوعة مصنفة حسب المادة	١٧,٨	١٥	١٦	٤٠	٦٤	٢٠	٢٦	٢٨,٤	٠,٧٤
مكائن ومعدات نقل	-	-	٧٢	٧٩	١٢٧	٩٥	١٢٤	٧١	٠,١٩
السلع والمعاملات غير المصنفة حسب النوع	-	-	-	-	-	٨	١٠	٢,٥٧	٠,٠٠٦٧

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة السنوية، أعداد مختلفة.

ويلاحظ من الجدول -٤ أعلاه مدى الاختلال الواضح في هيكل الصادرات العراقية خلال المدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٠) إذ شكلت صادرات المواد الخام ما نسبته (٩٩,٢٦%) من إجمالي الصادرات . وهو ما يعني ان النشاط الاقتصادي في العراق أحادي الجانب، يعتمد على إنتاج وتصدير المواد الأولية وخاصة الاستخراجية منها، وهو ما يشير إلى اختلال هيكل الصادرات العراقية، والذي يجد مصدره الأساسي في تدني الكفاءة الإنتاجية وسيما فيما يرتبط بمنتجات الصناعات التحويلية، او في انعدام الإنتاج أصلا بسبب الكلف العالية للإنتاج المحلي مقارنة بالمستورد.

ب - اختلال بنية الاستيرادات العراقية :

يكن اختلال هيكل الاستيرادات في زيادة تنوع السلع الصناعية المستوردة ، بالتزامن مع انخفاض الاستيرادات من المواد الأولية التي تستخدم كمدخلات إنتاجية . وذلك يؤكد ما توصلنا اليه من وجود اختلال في بنية الناتج ناجمة عن عدم القدرة على تنويع الإنتاج الصناعي المحلي بما يعوض عن الاستيرادات من السلع المصنعة ويزيد من استيرادات مدخلات الإنتاج في الوقت نفسه. والجدول-٥ يوضح ذلك .

اذ يلاحظ من الجدول المذكور ان هيكل الاستيرادات العراقية على وفق التصنيف الدولي تشير إلى اتساع حجم الواردات المصنعة المتمثلة بجميع اصناف الواردات باستثناء الصنف الثالث (المواد الخام غير الغذائية)، اذ ان الاستيرادات المصنعة

تمثل نسب مرتفعة وتشكل ٩٨,٢١% من إجمالي الاستيرادات والتي تعد سلع مصنعة بمجموعها ، ولعل السبب يعود بالأساس إلى اختلال بنية الناتج وتدهور مستويات الإنتاج، مما قاد الطلب المحلي إلى التمدد على الاستيرادات لإشباع النقص السلعي.

(جدول-٥) هيكل الاستيرادات العراقية حسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠١٠ .

٢٠١٠ - ٢٠٠٤		٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	السنوات
%	مليون دينار								
٤,٧٧	١٣٨١,٩	٢٣٧١	٢٠٧٦						المواد الغذائية والحيوانية الحية
١,٣	٣٧٧,٩	٥٧١	٥٠٠	٤٦١	٢٥٤	٢٤٧	٣٠٨	٢٧٨,٩	المشروبات والتبغ
١,٧٩	٥١٨,٤	٧٩٠	٦٩٢	٦٣٩	٣٥٢	٣٦٨	٤١٤	٣٧٣,٩	المواد الخام غير الغذائية
٩,٨١٩	٢٨٤٩,٥	٤٣٠٤	٣٧٦٧	٣٤٧٩	١٩١٧	٢٠٦٠	٢٣٢٠	٢١٠٠	الوقود المعدنية والزيوت والتشحيم
٦,٤	١٨٥٦,٥	٢٨١١	٢٤٦٠	٢٢٧٢	١٢٥٢	١٣٣٥	١٥٠٤	١٣٦٢	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية
١٠,٤١٥	٣٠٢٢,٤	٥٠٠٦	٤٣٨١	٤٠٤٧	٢٢٢٩	١٧٤٧	١٩٦٧	١٧٧٩,٩	سلع مصنوعة مصنفة حسب المادة
٤٠,١١٥	١١٦٤٠,٦	١٦٩٠٧	١٤٧٩٨	١٣٦٦٦	٧٥٢٩	٩٠٨٦	١٠٢٣٢	٩٢٦٤,٢	مكائن ومعدات

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة السنوية ٢٠٠٤ - ٢٠١٠ .

ج - تضخم الأسعار :

من الكلف الباهظة التي يتحملها الاقتصاد العراقي التي محسوبه على الإخفاق في التحول نحو اقتصاد السوق، هي الضغوط التضخمية في أسعار المستهلك، والناجمة أساساً من اختلال بنيوي في الناتج المحلي وما كرسه من حالة عدم التناسب بين القطاع الذي يمثل مصدر تنوع العرض السلعي الحقيقي اي (الصناعة التحويلية) من جانب ، والأنشطة التي تمثل روافد الطلب المحلي والتي تمول بموارد الربح النفطي من جانب آخر . ويمكن تتبع مسار التضخم في العراق من خلال بيانات (الجدول-٦) .

(جدول-٦) ومعدلات التضخم السنوي في العراق للمدة ٢٠٠٣ - ٢٠١١

السنوات	معدل التضخم السنوي %
٢٠٠٣	32.71
٢٠٠٤	26.92
٢٠٠٥	36.95
٢٠٠٦	53.23
٢٠٠٧	30.83
٢٠٠٨	2.66
٢٠٠٩	-2.80
٢٠١٠	3.55
٢٠١١	٥,٥

-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأحصاء والأبحاث، المجموعة الأحصائية للأعوام (١٩٩٠ إلى ٢٠١٠) ويؤشر (الجدول - ٦) تفاقماً في معدلات التضخم السنوي في العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١١) اذ يلاحظ في عام ٢٠٠٣ شكل ما نسبته (٣٢,٧%) ، ليرتفع إلى مانسبته (٣٦,٩٥%) عام ٢٠٠٥ ومن ثم إلى (٥٣,٢٣%) في عام ٢٠٠٦ وانخفضت في الأعوام اللاحقة ليصل إلى ٣,٥٥% عام ٢٠١٠ وإلى ٥,٥% في عام ٢٠١١. ان عدم استقرار المستوى العام للأسعار بعد عام ٢٠٠٢ ارتبط بمجموعة من العوامل النقدية والحقيقية في مقدمتها الاختلالات الهيكلية المتأصلة في القطاع الإنتاجي الحقيقي وخاصة فيما يرتبط بالقطاع الزراعي والصناعة التحويلية ، مما اثر سلباً على جانب العرض الكلي مقابل تحول ملحوظ في هيكل الطلب الكلي بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة الوضع المعاشي وخاصة لشريحة الموظفين، وتمثل هذا التحول بانخفاض الأهمية النسبية للإتفاق على المواد الغذائية لصالح السلع المعمرة والوقود والأثاث والمواد المنزلية والسكن وغيرها ، كل ذلك أدى إلى تفاقم جانب الطلب الكلي على العرض الكلي في الاقتصاد فكان ذلك عنصراً مغذياً للتضخم في العراق . كما كان لتطبيق سياسة التحرير الجزئي للأسعار ، تنفيذاً لتوصيات نادي باريس وصندوق النقد الدولي ، أدى إلى ارتفاع محسوس في أسعار الأساسية المدعومة ومن ثم انتقل إلى بقية السلع وخاصة المشتقات النفطية والسلع التموينية^{٢٠}.

ونتيجة لذلك ، فان معدلات التضخم المتنامية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تعد مؤشراً على مدى تكريس حالة التراجع في الأداء الاقتصادي في بداية سنوات مرحلة التحول، مع ذلك، بدأت معدلات التضخم بالتراجع بعد عام ٢٠٠٨ بسبب سياسة الإفراط في بيع الدولار التي اتبعها البنك المركزي، والتي شكلت عبئاً على احتياطات العراق من العملة الأجنبية من جهة، ولم تعالج مشكلة التضخم بشكل جذري من أية جهة أخرى.

٢٠ - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاء السكان والقوى العاملة، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، بدون رقم صفحة.

ثانيا : الكلف الاجتماعية لتحول الاقتصاد العراقي

أ - البطالة :-

وهي ظاهرة سلبية غير صحية وذات أبعاد نفسية وإنسانية ،لها انعكاسات اجتماعية واقتصادية سيئة لا حصر لها. ومن ثم فإنها تعد كلفة اجتماعية ذات أسباب اقتصادية. فالإخفاق في التحول نحو اقتصاد السوق يعني استمرار قيادة القطاع العام لمجمل النشاط الإنتاجي وإبعاد القطاع الخاص او تهميشه . ان مشكلة البطالة في العراق تتفاقم مع مرور الزمن، وذلك لان الطاقة الاستيعابية للعمل في منشآت القطاع العام تظل محدودة؛ وذلك لافتقارها لحافز الربح الذي يحمل في ثناياه دافع المنافسة الإنتاجية وما ورائها حافزاً للتوسع الاستثماري بهدف زيادة الإنتاجية وتقليل الكلف إلى اقل ما يمكن . لذلك فان عدم تنامي منشآت القطاع العام وعدم فاعلية القطاع الخاص في خلق فرص التشغيل بما يتناسب ومعدلات نمو الأيدي العاملة سيقود حتما إلى تنامي معدلات البطالة وبأشكال مختلفة . ويبين (الجدول-٧) أدناه، أن معدلات البطالة في العراق سجلت نسب مرتفعة ، إذ إنها شكلت ما نسبته (١٦,٧١%) للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠١١ وهو ما يعد مشكلة اجتماعية سيئة العواقب، الا ان عام ٢٠١١ يؤشر انخفاض في المعدلات السنوية للبطالة ليصل إلى ما نسبته (١١%) وهذا ناجم عن إتباع سياسة تشغيلية تميل لخلق وظائف في القطاع العام وليس في القطاع الخاص على الرغم من عدم توسيع الطاقة الاستيعابية للعمالة في القطاع العام، وهو ما يعني مزيد من البطالة المقنعة في مؤسسات القطاع العام .

(الجدول ٧ -معدلات البطالة والنشاط الاقتصادي للعاملين في العراق بعمر ١٥ سنة فأكثر للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠١٠)

السنوات	معدلات البطالة %	معدل النشاطين اقتصاديا %	المعدل الفعلي للنشطين اقتصاديا %	معدل غير النشطين اقتصاديا %
٢٠٠٤	٢٦,٨	٤٨,٥	٢١,٧	٥١,٥
٢٠٠٥	١٧,٩٧	٤٩,٥٥	٣١,٥٨	٥٠,٤٥
٢٠٠٦	١٧,٥	٤٩,٧٢	٣٢,٢٢	٥٠,٢٨
٢٠٠٧	١١,٧	٤٣,٢	١٣,٥	٥٦,٨
٢٠٠٨	١٥,٣٤	٤٦,٨٤	٣١,٥	٥٣,١٦
٢٠١١	١١	٤٢,٤	٢٥,٤	٥٧,٦
٢٠١١ - ٢٠٠٤	١٦,٧١	٤٦,٧	٢٨,٩٩	٥٣,٣

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

ان مجمل مؤشرات البطالة، تشير إلى تفاقم هذه الظاهرة في العراق بعد أحداث عام ٢٠٠٣ ، ولعل الجانب الأكبر من أسباب هذه المشكلة يعود بالأساس إلى عوامل هيكلية تعود إلى طبيعة نمو الاقتصاد، كاققتصاد نامي يعاني من اختلالات هيكلية وبنوية داخلية وخارجية، وهو ما انعكس سلبا على القدرة الاستيعابية للقوة القادرة على العمل في الجهاز الإنتاجي. إذ إن

عدم الاهتمام بالقطاع الإنتاجي في كل من القطاع العام والخاص فاقم من مشكلة البطالة التي واجهتها الحكومة بحلول ترقية وجزئية، اما بإعانات شبكات الحماية الاجتماعية او منح القروض التي كانت تفتقد إلى المتابعة، والتي لم يذهب أغلبها إلى الغرض الذي صرفت لأجله. كما ان التعيين في الوظائف الحكومية، الذي أدى إلى تضخم الجهاز الإداري في بلد يتجه نحو آلية السوق كبديل للنظام المركزي، له آثاراً سلبية على موازنة الدولة.

ب - انخفاض مستوى المعيشة :

يكن الهدف الأسمى للاقتصاد، في إمكانية تنمية الموارد المتاحة وتوزيع امثل للدخول المتولدة من العملية الإنتاجية بما يرفع المستويات المعيشية وبالتالي تحقيق أعلى رفاة اقتصادي ممكن لأفراد المجتمع ، من خلال تبني النظام الاقتصادي الذي يكفل أفضل استغلال للموارد المتاحة والطاقات الكامنة، وعند اكتشاف عدم ملائمة النظام القائم لتحقيق هكذا هدف، فلا بد من التحول نحو نظام أكثر ملائمة وفاعلية في تحقيق الأهداف المنشودة . وعند الإخفاق في التحول كما حدث في العراق عام ٢٠٠٣ ، فسيكون ذلك كلفة يتحملها أفراد المجتمع عنوانها انخفاض مستوياتهم المعيشية^{٢١}.

وهناك أساليب متعددة يمكن استخدامها لقياس وتحليلها مستويات المعيشة منها أسلوب فقر الدخل الذي يمكن من خلاله التمييز بين الفقراء وغير الفقراء وكذلك أسلوب الحرمان الأسري والذي تم اعتماده في العراق في الوقت الحاضر. ووفقاً لدراسات تم تطبيقها وفق هذا الأسلوب حيث أشار إلى ان حوالي (٢٨%) من الأسر العراقية تعيش في حالة حرمان ، بمعنى ان كل ثلاث أسر من أصل عشر أسر عراقية يعيشون حالة الحرمان، وهذا يعد كلفة يتحملها أفراد المجتمع نتيجة عدم القدرة على التحول نحو اقتصاد السوق بعد عام ٢٠٠٣ وهو ما يعني الإخفاق في عملية التحول الاقتصادي، أي عدم قدرة القطاع العام في التخفيف من نسبة الحرمان والاستمرار في ابتعاد القطاع الخاص وتهميش دوره لصالح القطاع العام.

ج - الفساد الإداري والمالي :-

يعد الفساد المالي احد الآفات الخطيرة التي تواجه البلدان سواء أكانت متقدمة ام نامية لكنه أكثر انتشاراً في النامية منها، والذي يؤدي إلى نخر وأضعاف الاقتصاد من الداخل وبالتالي انهياره السريع، ويات الفساد بشكل تحدياً أمام عملية التحول الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ . ويمثل الفساد الإداري والمالي كلفة اجتماعية واقتصادية باهظة تقع على كاهل المجتمع، اذ ان الفساد يعمل على منح المكاسب غير المشروعة للمسؤولين ويجعلهم يدفعون بلدانهم إلى أعماق اشد غورا في المشاكل الاقتصادية والسياسية ، كونه يعمل على تسهيل أنشطة الجريمة المنظمة، كالاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال وغيرها ، كما يعمل الفساد على تعميق حدة التفاوت في توزيع الدخل في صالح من لهم القدرة على دفع الرشاوي على حساب غير القادرين (الفقراء) الذين يتعرضون للضرر جراء الفساد ، كما ان الفساد يقود إلى انخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وغيرها ، وهو ما يكون في غير صالح الفئات الهشة في المجتمع . ويقدر تعلق الأمر في العراق وبمدي تفشي حالات الفساد الإداري والمالي بعد عام ٢٠٠٣ ، يمكن متابعة مؤشر الهدر المالي في المؤسسات الحكومية ، والجدول -٨ يوضح موقع العراق في سلم الفساد العالمي .

^{٢١} - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق

وطبقاً لبيانات الجدول ٨- فإن العراق على مدار المدة (٢٠٠٣/٢٠٠٩) ، يقع في مؤخرة دول ذلك السلم، وهو ما يعني أن العراق يعيش في حالة تنامي الأبعاد المختلفة للفساد الإداري والمالي. فضلاً عن ذلك ذكرت منظمة الشفافية، أن قيمة الأموال التي تسربت من العراق بشكل غير مشروع للمدة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠ تقدر بحوالي ٦٣,٦ مليار دولار، وأوضحت المنظمة، أن "العراق ما يزال وبشكل متكرر يحتل مراتب هابطة في أغلب مؤشرات الفساد الدولية، ففي العام ٢٠١٢ احتل العراق بحسب تقرير مؤشر الفساد CPI المرتبة ١٦٩ كأكثر البلدان فساداً من بين ١٧٥ دولة، مؤكدة أن هذه المؤشرات تدلل على أن العراق يقع في ذيل قائمة أضعف الدول إدارة لملف مكافحة الفساد"^{٢٢}.

الجدول ٨- (ترتيب العراق في سلم الفساد العالمي للمدة ٢٠٠٣/٢٠٠٩)

السنوات	الترتيب	مجموع الدول	درجة مؤشر الفساد
٢٠٠٣	١١٥	١٣٣	٢,٢
٢٠٠٤	١٣٠	١٤٥	٢,١
٢٠٠٥	١٣٧	١٥٨	٢,٢
٢٠٠٦	١٦٠	١٦٣	١,٩
٢٠٠٧	١٧٧	١٨٠	٢,٥
٢٠٠٨	١٧٨	١٨٠	١,٣
٢٠٠٩	١٧٦	١٨٠	١,٥

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، التقرير العالمي للفساد للسنوات (٢٠٠٣/٢٠٠٩)

وهناك استشراف للفساد في العراق وعدم القدرة على تحجيمه بما يخفف من آثاره السلبية، وهو ذو ارتباط مباشر بحجم إدارة القطاع العام للأنشطة الاقتصادية والحرفية في العراق ، ويتسع باتساع حجم البيروقراطية الإدارية، لذلك فإن معالجة مشكلة الفساد الإداري والمالي تكمن في إمكانية تحجيم دور القطاع العام في إدارة الأنشطة الاقتصادية والخدمية والتحول نحو الاعتماد على القطاع الخاص قدر الإمكان مع تعزيز الجانب القانوني والرقابي للحد من الفساد ، ولكن إشكالية التحول الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، أفرزت كلفة اجتماعية باهظة عنوانها استشراف الفساد الإداري والمالي وعدم القدرة على تحجيمه او الحد منه قدر الإمكان إذ باتت ظاهرة مرضية مزمنة تعشش في كل مفاصل حياة الإنسان العراقي. ويرجع البعض الفساد المالي والإداري إلى جملة من الأسباب والتي يمكن ان تنطبق على الحالة العراقية ومن أهم هذه الأسباب :

١. انهيار المنظومة القيمية في المجتمع بحيث تكون القيم السائدة في المجتمع هي تلك المستندة للمصلحة الشخصية بغض النظر عن الضرر الذي ينعكس على المجتمع والثراء السريع غير المشروع واكتناز الثروات والحصول على السلطة المادية والمعنوية بأي صورة، وتتفشى هذه القيم في المجتمعات التي تمر بظروف اقتصادية صعبة او ظروف سياسية عسيرة او المرور بالعقوبات الاقتصادية والحروب

٢٢ - حيدر حسين آل طعمة، العراق يقع في قمة معدلات الفساد بالعالم، نشرة العراق في مراكز الأبحاث العالمية، العدد ٣٢، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة كربلاء، ٢٠١٣، ص ١٦.

٢. ضعف المنظومة القانونية والرقابية وعدم الانصياع للقانون وفي هذه الحالة لا يكون صوت القانون مسموعاً من قبل البعض في ظل الفساد السياسي الذي اخذ دور الراعي والحامي للفساد المالي والإداري، وبذلك يتم فسح المجال أمام حالات الخرق المتكررة للقوانين والتعليمات والتي تؤدي بدورها إلى إضعاف المنظومة القانونية وهكذا تتكرر الحلقة المفرغة من ضعف القانون والتجاوز عليه.

٣. وجود طبقة او مجموعة من الطبقات الاجتماعية المتسلطة او المستفيدة من حالات الفساد الإداري وعادة ما تمتلك هذه الطبقات او بعضها السلطة المادية او المعنوية الكافية لحماية مصالحها وعدم تعرضها للعقوبة وغالباً ما يتم استخدام هذه السلطة لتعزيز موقعها بحيث يتيح لها التمتع بأكبر قدر من حرية العمل والتهرب من القوانين واستغلال الآخرين للمصالح الشخصية.

٤. غياب الرقابة الشعبية بصورة كلية او جزئية، وتمثل البرلمانات والمجالس المحلية أحد صور هذه الرقابة التي تتكامل مع منظمات المجتمع المدني والصحافة ووسائل الإعلام الأخرى لتشكل بمجملها نظاماً من الرقابة المستمرة، ان غياب هذه الرقابة خصوصاً في المجتمعات المتخلفة سياسياً واقتصادياً يمثل أحد اهم العوامل التي تعمق من شدة ازمة الفساد الإداري بوصفها الحلقة الأضعف من بين حلقات المواجهة.

٥.. التدهور الاقتصادي يمثل عاملاً منشطاً ومحفزاً لحالات الرشوة والمحسوبية وسوء استخدام السلطة والمعلومات، ان الضعف الاقتصادي يؤدي إلى زيادة شدة الفساد الإداري والذي بدوره يقود إلى زيادة حدة المشاكل الاقتصادية وهذه الدورة المغلقة تميز اغلب العوامل المسببة للفساد الإداري.

٦- ضعف الحرص المجتمعي على المال العام بسبب تولد صورة في أذهان كثير من الناس بان المال العام هو للسلطة وليس للمجتمع بسبب هيمنة الأنظمة السابقة على موارد المجتمع والذي اضعف الهوية الوطنية وولد تمرداً على البيئية الاجتماعية والاقتصادية .

٧- ضعف النظام الإداري والمؤسسي في العراق الذي يرتكن في أكثر الأحيان إلى أساليب عمل تقليدية كان البيئة الملائمة لظهور وانتشاره الفساد الإداري والمالي.

٨. نظام المحاصصة والتوافقية السياسية الذي اتبع في العراق والذي كان في أكثر الأحيان لا يعتمد على المهنية والكفاءة وفر غطاءً لحالات الفساد الإداري والمالي فعندما تحاسب وزيراً او مديراً عاما او موظفا فاسداً يحسب الأمر على انه استهدافاً سياسياً ويكون شعار الكتلة او الحزب الذي ينتمي اليه (انصر اخاك ولو كان فاسداً) وأحياناً تحصل مساومات لغض الطرف عن الفاسدين وعلى حساب المصلحة العامة.

وتشير كل الدلائل إلى ان الفساد الإداري يمثل احدًا من أهم العوامل التي تقف عائقاً أمام نهضة الاقتصاد العراقي فلا يمكن الاستفادة من الأموال المخصصة للمشاريع اذا كانت نسبة كبيرة من هذه الأموال تذهب إلى جيوب المقاولين الثانويين وإلى جيوب بعض المسؤولين الحكوميين على شكل عمولات ورشاوى . واذا كان لنظام التوافقية المتبع في العراق الدور الأساس في انتشار الفساد المالي والإداري، فضعف مجلس النواب بسبب المساومات المتبعة في علاقات الكتل البرلمانية التي تجعلها متفاهمة اتفاقاً أو ضمناً، على عدم محاسبة المفسدين من أي طرف لأنه يعرض المفسدين من الأطراف الأخرى للمساءلة ايضاً، وكذلك الحماية التي توفرها الأحزاب الحاكمة للمفسدين المنتمين إليها قد ساعد - إضافة إلى عوامل أخرى - على شيوع ثقافة ارتكاب الفساد ومحاربة النزاهة والنزهيين والمخلصين وممارسة هذه الثقافة في واقع العمل الوظيفي في دوائر

الدولة العراقية وبشكل كبير جداً من دون رادع قانوني ولا رقابي فذهب المال العام وانتشر الفساد بصور متعددة كالسرقة والرشاوى والاحتيايل والاختلاس والهدر ومن خلال المشتريات والعقود الوهمية أو غير السليمة ولم يجد المفسدون من يردعهم فصاروا مثلاً لكثير من قبل الكثير من الموظفين الأدنى منصباً أو مسؤولية حتى تحول العراق إلى بؤرة للفساد المالي والإداري ترتبع على عرش الفساد العالمي، ان استشرء الفساد المالي والإداري في العراق ووصله إلى مديات خطيرة مع عدم وجود خطة واضحة و رغبة حقيقية من الدولة لمواجهته سيؤدي إلى إعاقة وعرقلة مسيرة التحول الاقتصادي وسيزيد من كلفة التحول وإطالة أمده.

ثالثاً: الكلف البيئية لتحول الاقتصاد العراقي

يعد البعد البيئي من أهم الأبعاد الرئيسية الثلاثة للتنمية المستدامة، (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي) ذلك انه البعد الضامن لتحقيق أقصى رفاهية للأجيال الحاضرة والقادمة . ولأهمية البعد البيئي في التنمية المستدامة، وتماسه المباشر بحياة الفرد ، يمكن اعتماده أساساً مهما في تقويم الكلف الحقيقية للتحول نحو اقتصاد السوق. وتشير المعلومات إلى أن الشركات النفطية الأجنبية الضخمة العاملة في العراق تتسبب بتلوث البيئة. وتكلف المعالجات البيئية جراء استخراج النفط، مبالغ ضخمة جداً قد تتأثر بها المردودات المالية للشركات النفطية من جرائها، لكنها تتغاضى عن ذلك، وتقوم بدلا عنه بمشاريع اجتماعية وتنموية بسيطة، تتمثل بتبليط شوارع او بناء مستوصفات صحية صغيرة، وغيرها من المشاريع التي لا تكلف الشركات إلا مبالغ بسيطة مقارنة بما تحصل عليه من أرباح استخراج النفط العراقي.

عضو لجنة النفط والطاقة النيابية سوزان السعد قد أشارت في مطلع العام ٢٠١٣ إلى أن الاتفاق مع الشركات الأجنبية لا يتضمن بنوداً لمنع التلوث البيئي، بسبب استحالة استخراج النفط من دون وجود تلوث، ويرغم هذا لا تسعى الشركات النفطية إلى تقليل اثر التلوث البيئي. وأضافت السعد في حديثها لجريدة (الغد): من المستحيل ألا يكون هناك تلوث بيئي في الاستخراج النفطي، ونحن في محافظة البصرة نعاني من هذا التلوث لا سيما ان عمليات الاستخراج والإنتاج ما تزال مستمرة مع وجود عمل حقيقي للشركات الأجنبية، إذ لا توجد معايير لتنظيم هذا الأمر ولا حتى لتقليل التلوث البيئي عند استخراج النفط. ودعت السعد إلى مراقبة نوعية الأدوات المستخدمة في استخراج النفط من قبل الجهات الفنية المختصة التي لديها الإطلاع على هذا الأمر، وأشارت إلى انه: عندما طرح التساؤلات على وزارة النفط، تجيبنا انه وجد لذلك، وتؤكد ان الاستثمار النفطي داخل العراق هو الأفضل فضلاً عن وجود الرقابة المشددة.

وبينت عضو لجنة النفط والطاقة النيابية انه: لم يتم وضع آليات وستراتيجيات محددة للتخلص من التلوث البيئي الذي تعيشه محافظات العراق المنتجة للنفط، فالغازات المنبعثة من استخراج النفط تشكل اليوم سحب في سماء المناطق المحيطة بالحقول النفطية، ويجب الحفاظ على البيئة العراقية عموماً من جراء استخراج النفط. وبشأن الأثر البيئي لعمليات تكرير النفط أكدت السعد: ان هناك مصافي على المستوى العالمي تستخدم تكنولوجيا متطورة بالشكل الذي يكون التلوث الناجم عنها صفراً. وكان وزير البيئة (سركون صليوا) أكد في وقت سابق على ضرورة التزام الشركات النفطية العاملة في العراق بالمعايير البيئية باعتبارها واجهة رئيسة لأي شركة لها مكانتها بين الشركات العالمية المنافسة في صناعة النفط، وجعلها في الصفوف الأولى للشركات المحترمة دولياً في هذا القطاع، إلا أن معظم الشركات العالمية استطاعت استغلال مرحلة

التحول الاقتصادي وحاجة البلد إلى الاستثمار في القطاع النفطي في الإفلات من القوانين والضوابط البيئية الهادفة إلى الحفاظ على تنقية البيئة العراقية^{٢٣}.

المبحث الثالث: تقييم عملية التحول في العراق.

ان النمط الذي وسم الاقتصاد العراقي قبل الاحتلال عام ٢٠٠٣ يصعب توصيفه ووضعه تحت نمط معين من الأنماط السائدة او المتعارف عليها فهو لم يكن نمطا مركزيا بل هو عبارة عن تشكليه من أنماط مختلفة يصعب توصيفها (الاشتراكي والرأسمالي والإقطاعي وحتى العبودي في حالات معينة)، في حين ان عملية التحول التي تبنتها سلطة الاحتلال وفيما بعد الحكومة العراقية كانت على أساس ان النظام الاقتصادي الذي تحتضنه التشكيلة الاجتماعية-الاقتصادية كان هو النظام الاشتراكي. إضافة إلى ذلك فان قوات الاحتلال بعد عام ٢٠٠٣ وما بعدها قد دمرت معظم المؤسسات والمشاريع الاقتصادية وخصوصا العامة والمختلطة واغلب مشاريع البنى التحتية طالتها عجلت التدمير بسبب العمليات العسكرية إضافة إلى ما أصاب الاقتصاد العراقي من عمليات نهب منظمة ساهمت بها جهات خارجية وداخلية طالت كل مفاصله بسبب الفوضى وغياب القانون، فكانت اكبر عملية تدمير ونهب في التاريخ الحديث.

لذا فان سلطة الاحتلال عندما تبنت عملية تغيير النظام السياسي في العراق كان ضمن هذا البرنامج عملية تحول الاقتصاد العراقي باتجاه آلية السوق لتحل محل الاقتصاد الشمولي الذي كان سائدا وفقا لتبرير الذين تبناوا عملية التحول آنذاك، ونحن لا نتفق مع ان الاقتصاد الشمولي هو الذي كان سائدا قبل اتخاذ القرار بالتحول، اذ ان في حقيقة الأمر عملية التحول كانت من اقتصاد مدمر بالكامل مع وجود فوضى أمنية وسياسية تزامنت مع حالة التدمير؛ والنهب والفساد في ظل مجتمع اللادولة ، وحتى عملية زج اقتصاد السوق في الدستور كان حاله حال تمرير الدستور الذي تمت كتابته والتصويت عليه وإقراره في وضع كان شعاره الانهيار الأمني والفوضى. فمعظم الذين صوتوا لا يعلموا على أي شيء صوتوا لان الهاجس الأمني كان هو الأهم والذي افقدهم التركيز على الأمور الأخرى ولازلنا ندفع ثمن هذه الخطوة المستعجلة إلى الآن، ثمن التحول من الفوضى الاقتصادية إلى آلية السوق، انها جرعة قاتلة من التحول وعجالة في التطبيق يصعب على أي مجتمع تحملها .

فهل كانت عملية التحول الاقتصادي، التي تمت في ظروف لا نجد لها مثيلا في بقعة من الأرض، هي في صالح الاقتصاد العراقي من حيث الظروف والتوقيت ؟

من المعروف ان تجارب التحول الاقتصادي من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وبأخص في الدول المتقدمة، تمت في ظل وجود دولة قوية كانت راعية ومساندة لعملية التحول، وبقيت بعض المؤسسات الاقتصادية المهمة في ظل رعاية الدولة، لكن الأمر مختلف مع التحول في العراق في ظل انهيار كامل للدولة وقطاع خاص ضعيف ليس بإمكانه ان يملأ الفراغ الناجم عن انسحاب الدولة.

زد على ذلك ان من مبررات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الدول النامية هو غياب او نقص فئة المنظمين أي رجال الأعمال الذين لديهم القدرة على استكشاف فرص الاستثمار والتعامل بعقلانية مع مؤشرات السوق والتفاعل معها

٢٣ - حيدر حسين آل طعمة، تلوث البيئة ونشاط الشركات النفطية في العراق، نشرة العراق في مراكز الأبحاث العالمية، العدد ١٩، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة كربلاء، ٢٠١٣، ص ١٩.

وتحمل المخاطرة وتنمية المخترعات والاهتمام بكل ما يرتبط بالنشاط الاقتصادي^{٢٤} ، وان سلمنا بوجود فئة قليلة من هؤلاء في العراق فهي في الغالب فئة طفيلية تبحث عن الربح السريع في الأنشطة الاقتصادية الهامشية . أدى هذا الأمر إلى حالة من الجدل داخل الشعب العراقي وخصوصا المهتمين بالشأن الاقتصادي بين من يؤيد انسحاب الدولة ومن يريد دور قوي للدولة لتعمل جنبا إلى جنب مع القطاع الخاص، لان تطوير ودعم القطاع الخاص وتأهيله ليأخذ دوره في عملية التنمية هو ضمن مهام الدولة في المقام الأول، ونحن نتفق مع الرأي الثاني، لكي تعطي عملية التحول النتائج المتوخاة منها ولا تكون مجرد عملية فتح الأبواب على مصراعيها على شكل عملية انفتاح منفلة باتجاه الخارج، اذ يجب الاهتمام في بداية الأمر على بناء الاقتصاد من الداخل وخصوصا الجانب الإنتاجي، وهو ما يتطلب رعاية وحماية من الدولة؛ لكي يقوى الاقتصاد على المنافسة التي سيواجهها عند الانفتاح باتجاه الخارج. إذ من بين الدروس التي يمكن الاستفادة منها من تجارب العديد من الدول، هو ان التحول الاقتصادي باتجاه اقتصاد السوق بدون وجود قطاع خاص قوي وفاعل وحكومة مؤمنة بعملية التحول وموفرة لشروط عمل سوق المنافسة ومزيلة لكل ما من شأنه ان يشوه عملها من خلال الأرباح الاحتكارية والتي تكون على حساب الكفاءة والمعايير الاقتصادية وتعظيم المنافع للوحدات الاقتصادية^{٢٥}، فالعراق يعاني من غياب قطاع خاص مؤهل ممكن ان يقوم بدوره في عملية التحول .

ان هيمنة السوق الحر وإطلاق حرية التحويل الخارجي واتباع سياسة الباب المفتوح في التجارة الخارجية للقطاع الخاص مع عدم وجود رؤية مهمة إستراتيجية التطور والتنمية والنهوض بالواقع الاقتصادي من الريعية في توليد العملة الأجنبية إلى التجارة الخارجية لتمويل الاستيرادات ذات الطابع الاستهلاكي وفسح المجال لفرص الربح والاستثمار الأمتل في الاقتصادات الخارجية، جعل العراق حاضنة للاستهلاك وتجميع الثروات وتصديرها إلى حواضن اقتصادية خارج البلاد^{٢٦} . لذا فان الصادرات بدلا من أن تكون عاملاً حقن للاقتصاد أصبحت تقف مساندة ومساهمة بشكل كبير لعملية التسرب، لتعمق حالة التبعية باتجاه الخارج اذ ان إيرادات النفط تأتي من الخارج وتعود إلى الخارج عبر الاستهلاك الذي يقطع الصلة مع دورة الدخل في الداخل ويغذيها في الخارج، وكأنما السياسة الاقتصادية في العراق وضعت لمعالجة نقص الطلب في الخارج . مما جعل فكرة سيادة المستهلك هي الغالبة على فكرة سيادة المنتج سواء أكان ذلك على الموازنة العامة أو الميزانية العمومية في سلوك الوحدة العائلية وهذا ما يؤكد سلوك الموازنة من هيمنة نفقاتها التشغيلية في ظل تراجع حاد في النفقات الاستثمارية وسيادة الطابع الاستهلاكي الحكومي الممول من واردات ريع النفط مما جعل نشاط القطاع الخاص شديد الصلة بالنشاط الاستهلاكي للحكومة وتحصيل الربح السريع مبعثدا عن ولوج مجالات تنمية الاستثمار الحقيقي^{٢٧} .

^{٢٤} نبيل مهدي الجنابي ، قراءة اولية لتحديد بعض المفاهيم والعلاقات بين اقتصاد السوق الحر والاقتصاد الموجه،مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية،المجلد ٨ العدد ٢، ٢٠٠٦، ص ٩٠.

^{٢٥} عبد الحسين العنكي ،اقتصاد العراق النفطي فوضى تنموية ..خيارات الانطلاق،ط١،سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات،٢٠١٢،ص٧٤.

^{٢٦} - مظهر محمد صالح، المعادلة الضائعة في الاقتصاد العراقي: من يحسم التناقض بين اقتصاد الدولة وهيمنة السوق الحر، البنك المركزي العراقي ٢٠١٢، ص ١.

^{٢٧} - مظهر محمد صالح، نحو إعادة توصيف النظام الاقتصادي: رؤية أكاديمية في مستقبل النظام الاقتصادي في العراق، البنك المركزي العراقي ٢٠١٢، ص ٢.

وهكذا فان الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص شراكة سلبية مبنية على تحصيل الربح والسعي للحصول على الربح في حين ان الشراكة الايجابية مبنية على دفع ودعم القطاع الخاص ليقوم بدوره في مختلف مجالات القطاع الإنتاجي ولتحوله من قطاع طفيلي يبحث عن الربح السريع إلى قطاع فاعل في عملية التنمية الاقتصادية وعبر مساهمة فاعلة من الدولة لتأهيل القطاع الخاص وحمايته من المنافسة الخارجية.

ولم يتمخض عن عملية الإصلاح اي نتائج ملموسة او انعكاسات على القطاع الإنتاجي اذ بقيت الأهمية النسبية للنفط في الناتج المحلي الإجمالي في تزايد مستمر وبقيت القطاعات الأخرى تعاني من التهميش اذ بلغت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية ٣,٥% في عام ٢٠١٢ ونسبة مساهمة قطاع الزراعة ٧% لنفس العام^{٢٨}، ومن المعروف عن قطاع النفط بانه يولد دخل ولا يولد فرص عمل مما يعني ان ظاهرة البطالة مع تحقق النمو المرتبط بقطاع النفط لا يمكن حلها، وستزداد الضغوط التضخمية بسبب زيادة الإيرادات النفطية وابتعاد الاقتصاد عن حالة التوازن، ولجعل الاقتصاد يقترب من حالة التوازن يجب زيادة الإيرادات الضريبية.

إضافة إلى ذلك، شابت عملية التحول اكبر عملية هدر للموارد الاقتصادية بسبب عدم التصرف العقلاني في الموارد وسوء الإدارة إضافة إلى شيوع ظاهرة الفساد وفي أوسع مفهوم لها، إضافة إلى أن الاقتصاد أصبح تابع للسياسة التي هي الأخرى تدور في فلك الولاء الحزبي والكتلوي لذا فعند القيام بأية إصلاحات اقتصادية تكون هناك صعوبة في توحيد القرار السياسي بهذا الاتجاه، إذ ان القرار الاقتصادي بات رهينا للقرار السياسي. وهكذا فان عملية التحول من الصعب هنا تحقق أهدافها ما لم تكون هناك إرادة سياسية موحدة تبتعد عن المصالح الفئوية وتضع مصلحة العراق فوق كل المصالحات.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات اهمها :

١- ان الانفتاح غير المبرمج باتجاه الخارج وفق منطق الليبرالية ومع تراجع الدولة عن إدارة وتوجيه النشاط الاقتصادي وضعف وعدم قدرة القطاع الخاص لملء الفراغ الناجم عن انسحاب الدولة، رغم الحاجة إلى دعمها لتكون راعية وحامية له، سيما وانه يعد قطاع وليد، زاد من تشوهات واختلالات الاقتصاد العراقي.

٢- بناء على الاستنتاج الأول فان انسحاب الدولة ووجود قطاع خاص ضعيف مع تطبيق مبادئ الحرية الاقتصادية والتجارية بعد عام ٢٠٠٣ وبتبني فلسفة (دعه يعمل دعه يمر)، والذي أصبح في العراق (دعه ينهب دعه يفر)، ستكون الفائدة من هكذا تحول في صالح الدول التي ترتبط بعلاقات اقتصادية وتجارية مع العراق اذ ليس بإمكان القطاع الإنتاجي في العراق ان يقوى على المنافسة مع الاقتصادات الأخرى.

٣- ان تدهور مستوى ونشاطها المؤسسات الإنتاجية الصناعية والزراعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وتراجع دور الدولة في دعم وحماية المؤسسات القائمة منها جعل من الاقتصاد العراقي في تبعية كاملة لتأمين احتياجاته الأساسية من

^{٢٨} احمد ابراهيم العلي، مستقبل الاقتصاد العراقي، بحث مقدم الى الندوة العلمية -قسم الاقتصاد -جامعة القادسية ((مستقبل الاقتصاد العراقي في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية المعاصرة، ٢٠١٣ اذار ٢٠١٣.

- ٤- السلع الصناعية والغذائية، خصوصا مع اعتماد سياسة الإغراق التي انتهجها عدد من بلدان العالم مع العراق، مما يرهن الأمن الغذائي للبلد بالتقلبات الاقتصادية التي تنتاب شركائه التجاريين .
- ٥- قطع الصلة بين جانب الإنفاق وجانب الإنتاج او ما يعرف بالتدفق الدوري للدخل بسبب ان الإضافة للإنفاق لا تقوم على أساس الاقتطاع من الدخل لكن تستند إلى الإضافات المستمرة للإيرادات النفطية نتيجة السمة الريعية للاقتصاد العراقي.
- ٦- فقدان التوازن بين تراكم راس المال والرفاهية الاجتماعية مع وجود فائض في البنك المركزي كاحتياطي (قرابة سبعين مليار دولار) مما جعل البعض يعتقد بان العراق سيكون من الدول المانحة في السنوات القادمة، نجد ان ثلث سكان العراق يعيشون تحت خط الفقر، إضافة إلى تراجع الخدمات الصحية والسكن والكهرباء ، اذ ان التراكم يتحقق بكلفة اجتماعية مرتفعة.
- ٧- أصبحت الدولة في ظل المرحلة الانتقالية من التحول، راعية لهدر واستنزاف الموارد وخصوصا المادية بسبب عدم وجود العقلانية في التصرف وإدارة الموارد الاقتصادية، اذ ان معظم المليارات التي صرفت على مشاريع إعادة الأعمار وجدت طريقها إلى جيوب الفاسدين والطفيليين (حيث ان التحول الاقتصادي) خلال مرحلة الاحتلال وما بعدها .
- ٨- حصول تضخم كبير في الجهاز الحكومي بعد تبني عملية التحول اذ وصل عدد الموظفين في القطاع العام بحدود خمسة ملايين موظف بسبب عجز القطاع الخاص عن خلق فرص للتشغيل وهذه الحالة لا نجدها في تجارب الدول المتحولة.
- ٩- ضعف إسناد الجهاز الضريبي للجوانب الاقتصادية والمالية في عملية التحول، فلا زالت التشوهات الضريبية تعتري النظام الضريبي في العراق، وقد تضائل المورد الضريبي في تمويل الموازنة العامة بشكل كبير خلال السنوات الماضية .
- ١٠- استشراف ظاهرة الفساد المالي والإداري ورسوخه في العراق خلال مرحلة التحول الاقتصادي؛ بسبب عدم وجود خطة واضحة وجدية للدولة في معالجته، فضلا عن تعدد الحلقات الإدارية والبيروقراطية التي تساهم في إنعاش هذه الظاهرة، وقد شكل ذلك تحديا أساسيا لعملية الانتقال وأصبح من الأمور التي يصعب معالجتها.

ثانيا: التوصيات

استنادا إلى الاستنتاجات التي تم الوصول إليها فان البحث يوصي بالاتي:

- ١- عدم الارتكان إلى الوصفات الدولية الجاهزة في التحول واخذ الظروف غير الطبيعية التي مر بها الاقتصاد والمجتمع العراقي عند اتخاذ أي قرارا يخص الاقتصاد العراقي، والتعامل معه كحالة خاصة للتحول. وان أي دور يناط لكل من القطاع الخاص والعام يجب ان يستند إلى أسس مادية مبررة بعيدا عن أحكام أيديولوجية مسبقة او ضغوط خارجية ، لا تتفق مع مصلحة العراق.

- ٢- ضرورة ان تكون هناك شراكة حقيقية بين القطاع العام والقطاع الخاص مبنية على دور كبير للقطاع العام في إدارة المؤسسات الاقتصادية خلال السنوات الأولى للمشروع، ثم تبدأ بالانسحاب التدريجي لتتيح المجال للقطاع الخاص وبارتفاع نسبة مساهمته مع تقدم عمر المشروع، وفي نهاية الأمر تكون الإدارة كاملة لصالح القطاع الخاص.
- ٣- ضرورة ان يكون هناك دور كبير للدولة في تأهيل ودعم وحماية مشاريع القطاع الخاص وخصوصا خلال المراحل الأولى من عمر المشروع لكي يكون بإمكانه المنافسة اتجاه المنتجات الخارجية المناظرة.
- ٤- لابد من إعادة النظر بالمنظومة القانونية والتشريعية الخاصة بآلية عمل القطاع الخاص كقانون حماية المنتج المحلي والتعرفة الكمركية وقانون الخدمة و التقاعد والضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص.
- ٥- لابد من تقديم إعفاءات وحوافز للقطاع الخاص والتي من بينها تسهيلات في القروض المصرفية مع متابعة صرف هذه القروض بشكل دقيق لكي تحقق الغاية التي صرفت لأجلها، إضافة إلى منح إعفاءات ضريبية للمشروع وخصوصا خلال السنوات الأولى من عمر المشروع.
- ٦- إبعاد ملف الفساد الإداري والمالي عن المناكفات والسجلات الحزبية والطائفية والكتلوية، وسن قوانين رادعة تطل كافة المتورطين وبمختلف مناصبهم ومراكزهم الادارية، على ان تتولى المؤسسات المستقلة (كهيئة النزاهة) التدقيق في هذه الملفات دون تدخل او ضغط من السلطات الثلاث في البلد، فضلا على أهمية دور المرجعيات الدينية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية في غرس ثقافة النزاهة بين أبناء الشعب كافة .
- ٨- لابد من الاستفادة من الوفرة المالية التي يحققها قطاع النفط في تطوير القاعدة الإنتاجية في العراق لرفع مساهمة القطاع الزراعي لأجل تحقيق الأمن الغذائي ورفع مساهمة القطاع الصناعي، لان معالجة الاختلالات والمشاكل الاقتصادية في العراق مرتبطة بتطوير القطاع الإنتاجي في العراق .
- ٩- القيام بإصلاح النظام الضريبي في العراق لكونه لا ينسجم مع تحول الاقتصاد العراقي باتجاه آلية السوق، ولیمارس دورا فاعلا في توجيه النشاط الاقتصادي أضف إلى ذلك أهمية ذلك في تنويع القاعدة الايرادية للبلد وبما يحقق الاستقرار في الموازنة العامة التي تعتمد بشكل أساس على الإيرادات النفطية.
- ١٠- تفعيل قانون التعرفة الكمركية بالشكل الذي يسهم في حماية المنتج المحلي وتجنب العراق من سياسات الإغراق المتبعة من عدة دول، مع أهمية ان يراعى في هذا القانون تقنين استيراد عدد كبير من السلع الكمالية لما تشكله من نزيف حاد للعملة الأجنبية فضلا عن ما تشيعه من أنماط استهلاك تصب في غير صالح البلد

مصادر ومراجع البحث

أولا التقارير و النشرات

- ١- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية (١٩٨٠ إلى ١٩٨٨).
- ٢- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، ٢٠١١.
- ٣- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاء السكان والقوى العاملة، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

- ٤ - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ٢٠١١.
- ٥-وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، ٢٠١١.
- ٦- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرة إحصاء السكان والقوى العاملة، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.
- ٧ - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ٢٠١١ .
- ٨- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.
- ٩-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات المجموعة الإحصائية لسنة ٢٠٠٤ .
- ١٠-جمهورية العراق، هيئة النزاهة، مؤشرات الفساد ، التقرير السنوي لعام ٢٠١٢ .
- ١١- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة الحسابات القومية .
- ١٢- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة السنوية ٢٠٠٤ - ٢٠١٠ .
- ١٣-البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،المجموعة الإحصائية للأعوام (١٩٩٠ إلى ٢٠١٠) .
- ١٤- وزارة المالية ،دائرة الموازنة العامة.
- ١٥-منظمة الشفافية الدولية ،التقرير العالمي للفساد للسنوات ٢٠٠٣/٢٠٠٩.
- ١٦-حيدر حسين آل طعمة، العراق يقبع في قمة معدلات الفساد بالعالم، نشرة العراق في مراكز الأبحاث العالمية، العدد ٣٢، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة كربلاء، ٢٠١٣.
- ١٧- حيدر حسين آل طعمة، تلوث البيئة ونشاط الشركات النفطية في العراق، نشرة العراق في مراكز الأبحاث العالمية، العدد ١٩، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة كربلاء، ٢٠١٣.
- ثانياً: الكتب
- ١- إكرام عبد العزيز ، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل ، ط١،بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢ .
- ٢-عبد الحسين العنبيكي ،اقتصاد العراق النفطي فوضى تنمية ..خيارات الانطلاق،ط١،سلسلة إصدارات مركز العراق للدراسات، ٢٠١٢.
- ثالثاً: البحوث والدراسات
- ١- نبيل مهدي الجنابي ، قراءة اولية لتحديد بعض المفاهيم والعلاقات بين اقتصاد السوق الحر والاقتصاد الموجه،مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية،المجلد ٨ العدد ٢ ٢٠٠٦ .
- ٢- منى يونس حسين، اتجاه الانتقال إلى اقتصاد السوق في العراق بين الانفتاح والتحول، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٢٦، ٢٠١١.

- ٣- علي عبد الهادي سالم، في ضوء سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي نحو إستراتيجية للتنمية الاقتصادية في العراق ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢، العدد ٤، ٢٠١٠.
- ٤ - احمد عباس الوزان وعبير محمد الحسيني، التحول نحو القطاع الخاص الية من آليات الانتقال نحو اقتصاد السوق: المزايا والعيوب، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد ٢٢، ٢٠٠٥.
- ٥ - اسعد جواد كاظم وعقيل عبد الحسين عودة، التحول الاقتصادي وتأثيره في الصناعات الصغيرة، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد السابع، العدد ٢٨، ٢٠١١ .
- ٦- علي عبد الله الشيخ، مديونية العراق الخارجية: الواقع والآفاق، مجلة الكويت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٤، العدد ١١، السنة ٢٠٠٨.
- ٧- جواد كاظم البكري، اثر الفساد المالي والإداري على الدخل القومي في العراق، مجلة أبحاث عراقية ، العدد ٤، ٢٠١٠.
- ٨- عبد الرسول جابر، كلف التحول إلى اقتصاد السوق في العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٣، العدد ٣، جامعة القادسية ٢٠١١ .
- ٩-وفاء جعفر المهدي، القاعدة الاقتصادية لإستراتيجية التحول إلى الاقتصاد السوق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد ٣، العدد ٨، الجامعة المستنصرية ٢٠٠٥ .
- ١٠- سرمد عباس النجار، تحليل مدى فاعلية السياسة المالية في الاقتصاد العراقي، وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسات الاقتصادية ٢٠٠٨ .
- ١١- مظهر محمد صالح، المعادلة الضائعة في الاقتصاد العراقي: من يحسم التناقض بين اقتصاد الدولة وهيمنة السوق الحر، البنك المركزي العراقي ٢٠١٢.
- ١٢- مظهر محمد صالح، نحو إعادة توصيف النظام الاقتصادي: رؤية أكاديمية في مستقبل النظام الاقتصادي في العراق، البنك المركزي العراقي ٢٠١٢.
- رابعا: المؤتمرات و الندوات
- ١- احمد ابراهيم العلي، مستقبل الاقتصاد العراقي ، بحث مقدم إلى الندوة العلمية -قسم الاقتصاد - جامعة القادسية ((مستقبل الاقتصاد العراقي في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة))، ٢٠١٣ اذار .
- ٢-جوستين اسكندر، صندوق النقد الدولي، وخصخصة الاقتصاد العراقي، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العام للموظفين العاملين في مجال النفط ٢٠٠٥ .
- ٣-علي عبد الهادي سالم، الخصخصة والإصلاح والتحول الاقتصادي تصورات لإستراتيجية التنمية الاقتصادية في العراق، المؤتمر العلمي السابع لكلية الإدارة والاقتصاد-جامعة بغداد، ٢٠٠٥.
- خامسا: الرسائل والاطاريح
- ١- احمد جاسم الخفاجي، تقويم واختيار مسار التحول نحو اقتصاد السوق في العراق، أطروحة دكتوراة غير منشورة، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢.
- سادسا: الانترنت